# الانقسام المجتمعي كمحدد تفسيري لانهيار التسوية السياسية في اليمن وأثر ذلك على واقع مؤسسة الجيش

# Societal division as an explanatory determinant of the collapse of the political settlement and its impact on the reality of the army institution in Yemen

**فايزة والي**

جامعة بومرداس، الجزائر f.ouali@univ-boumerdes.dz

مخبر الدراسات السياسية والدولية

**تاريخ الإرسال:** 2021/01/16 **تاريخ القبول:** 2021/06/23 **تاريخ النشر:** 2021/07/10

***ملخص***

*تستهدف الدراسة مناقشة أثر الانقسام المجتمعي المهيكل في تنظيمات سياسية واجتماعية، خصوصا في وقت الأزمات السياسية والأمنية؛ حيث يساهم في عرقلة التوصل لتسوية سياسية تحضي بقبول تلك التنظيمات السياسية والاجتماعية والنخبة الحاكمة، وذلك عبر لحظة فارقة في الأزمة تحدث خلل في ميزان القوى لصالح تنظيم معين، فتتوجه عملية التسوية نحو الانهيار، وتكون الدولة ومؤسساتها ككيان المتأثر بذلك خصوصا مؤسسة الجيش التي يعد تكوينها انعكاسا لذلك التعدد، ويتفاقم بفعل انهيار عملية التسوية، وهو الحاصل باليمن؛ حيث تحكمت تنظيمات اجتماعية في مسار التسوية، مما ساهم في انهيارها الدولة و مؤسسة الجيش.*

**الكلمات المفتاحية:** الانقسام المجتمعي؛ اليمن؛ التسوية السياسية؛ مؤسسة الجيش

**Abstract**

*The study aims to discuss the impact of the societal division in structured political and social organizations, especially at a time of political and security crises, as it contributes to obstructing a political settlement that requires the acceptance of those political and social organizations and the ruling elite, and that through a defining moment in the crisis, an imbalance of power occurs in favor of a specific organization The settlement process is directed towards collapse, so the state and its institutions as an entity affected by that, especially the army, whose formation is a reflection of that number and is aggravated by the collapse of the settlement process, which is happening in Yemen, where social organizations have controlled the course of the settlement and contributed to its collapse, what constituted a threat to the state and its institutions, especially the army institution*

***Keywords:*** *Societal division, Yemen, political settlement, army institution*

**المؤلف المرسل: فايزة والي f.ouali@univ-boumerdes.dz**

**مقدمة:**

إن موضوع المجتمعات المتعددة أو المنقسمة من الظواهر البحثية التي تولى أهمية في الأجندات البحثية الجديدة بحقل العلوم السياسية، وذلك لما يفرضه ذلك التعدد من خطورة على كينونة الدولة والنسيج الاجتماعي، خصوصا إذا ما تم تسييس ذلك التعدد وتنظيمه في شكل تكتلات سياسية وتكوينات اجتماعية تحمل كل منها مشروعا معينا، وهو ما يدخلها في خلافات مع النظام السياسي ويعيق التوصل إلى قواعد لعبة سياسية تحقق توافق بين الأطراف السياسية والمكونات الاجتماعية، خصوصا إذا أتيح المجال لدخول أطراف خارجية لحل الصراع أو الخلاف، وبالتالي، فالتعدد الاجتماعي المهيكل من شأنه عرقلة التوصل إلى تسويات سياسية، وهو ما يضعف المؤسسات السيادية للدولة وعلى رأسها مؤسسة الجيش.

تاسيسا على ما سبق تعيش اليمن بمجتمع تعددي تعكسه تنظيمات سياسية واجتماعية، جعل نشاطاتها السياسية والاجتماعية حبيسة الأطر التقليدية، ومع أحداث الربيع العربي ظهرت بوادر انبعاث تلك التقسيمات الاجتماعية التي كانت مستغلة من طرف النظام السابق في إطار سياسة البقاء؛ لتشكل أهم المعيقات في التوصل لتسوية سياسية تحقق إجماع وتوافق، لتجاوز تحديات وتهديدات المرحلة التي أضعفت مؤسسات الدولة، خصوصا مؤسسة الجيش بالنظر إلى طبيعة تكوينها، وبانهيار مسار التسوية تتحمل جزء من المسؤولية التكوينات المعبرة عن التعدد المجتمعي باليمن، (الحركة الحوثية وفصائل من الحراك الجنوبي، والتحالفات القبلية...)، لتتحول العملية السياسية عموما باليمن من محاولة لإيجاد حل والمرور لعملية التحول الديمقراطي إلى محاولة استرجاع مكانة الدولة وهيبتها ومؤسساتها.

وعليه، بمكن طرح المشكلة البحثية التالية:

إلى أي مدى تسبب الانقسام المجتمعي المؤطر سياسيا واجتماعيا في انهيار عملية التسوية وما حال مؤسسة الجيش في ظل ذلك؟

وستناقش الإشكالية وفق الفرضيتين التاليتين:

- اثر الانقسام المجتمعي في صعوبة التوصل إلى التسويات السياسية تحقق التوافق.

- في ظل الانقسام المجتمعي وانحراف مسار التسوية تتأثر مؤسسة الجيش اليمني، وتنقسم خصوصا إذا ما كانت بنية تكوينها على أساس الانقسام المجتمعي، وبالتالي ينذر ذلك بانهيار الدولة وكيانها الرمزي والمؤسسي والقيمي.

وبناء على ماسيق نتناول الموضوع من خلال المحاور التالية:

1- إطار مفاهيمي للتسوية السياسية و مفهوم المجتمعات المتعددة والمنقسمة وخصائصها؛

2- آليات التسوية السياسية للأزمة اليمنية :المبادرة الخليجية و مؤتمر الحوار الوطني ؛

3- طبيعة التعدد المجتمعي في اليمن واستيعابه في ظل نظام صالح؛

4- دور التعدد المجتمعي في انحراف مسار تسوية الأزمة اليمنية؛

5- واقع مؤسسة الجيش في اليمن في ظل الانقسام المجتمعي وانحراف مسار التسوية.

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على المقاربة النظرية المتمثلة في مقترب الجماعة بصفتها وحدة تحليل مناسبة لما للجماعة من تأثير في العملية السياسية عموما، كما استندنا أيضا على منظور العصبية لدى ابن خلدون حيث تشكل العصبية أساساً لمكونات المجتمع اليمني وتعد محدداً لموقف أي تنظيم اجتماعي أو سياسي، بالإضافة إلى مقترب علاقة الدولة بالمجتمع؛ حيث تتسم هذه العلاقة بالصراع؛ فأضعف كلا منهما الآخر؛ فانعكس ذلك على مؤسسات الدولة، وأدى لانهيارها ففرض تهديدات على النسيج المجتمعي، وعرقل التوصل لتسوية سياسية لاحتواء الأزمة.

**1- إطار مفاهيمي للتسوية السياسية والمجتمعات المتعددة و المنقسمة وخصائصها:**

**أ. المقصود بالتسوية السياسية:**

تشير عملية التسوية السياسية إلى الحلول المطروحة لمعالجة الاختلافات بين الأطراف المعنية من خلال تقديم تنازلات للتقريب بين مواقف الأطراف وللتكيف مع اختلال ميزان القوى في لحظة معينة حيث يقدم الطرف الضعيف تنازلات للطرف الآخر لتجنب عواقب قد تكون أكثر سوءًا من الحالة الراهنة وسيكون ذلك من خلال عقد اتفاقيات ومعاهدات تجسد ميزان القوى في المرحلة القائمة. (بركات 2015، ص. 16).

كما يدل على حل الصراعات الدولية بالطرق السلمية دون اللجوء إلى القوة أو الحرب، ويقوم مضمونها على فصل القيم السياسية المطلقة (القانونية و الحقوق التاريخية) حقائق الواقع النسبية بمعنى أن هذا المضمون يشمل وجوبًا المساومة والتوفيق ويرتبط بدرجة أساسية بموازين القوى. (أبو جاسر 2013، ص. 08).

وعليه، فالتسوية السياسية المقصودة بالدراسة هي تلك العملية و الآليات التي تؤدي إلى حل الأزمة السياسية والخلاف والصراع وعودة هيبة الدولة وبسط حكومة يعترف بها معظم التنظيمات السياسية، والاجتماعية والخارج سيطرتها على جميع المؤسسات الرسمية خصوصا المؤسسات السيادية، كما تخلق قواعد لعبة سياسية يتوافق عليها معظم القوي السياسية ويؤسس لسلطة شرعية.

**ب. مفهوم المجتمعات المتعددة و المنقسمة و خصائصها:**

يذكر أن أول من أدرج مصطلح المجتمعات التعددية والمنقسم في بحوث السياسة المقارنة هو فارنيفال بعد الحرب العالمية الثانية في دراسته حول المجتمعات التعددية في جنوب شرق آسيا خصوصا بوروما وجاما، وعرفها أرنت ليبنهارت أنه نوع من المجتمعات التي تكون فيها الأحزاب السياسية ومصالح الجماعات ووسائل الإعلام والمدارس منظمين بشكل قصدي على أساس الاختلافات الدينية والإيديولوجية ...الخ، وعرفه "ديكن" بأنه مجتمع يتألف من جماعات لها أديانها وتاريخها وثقافتها وعاداتها، ويرى روبرت دال أن المجتمع المتعدد هو وضع ينشأ عند غياب أية هيمنة سياسية أو ثقافية أو إقليمية داخل الجماعات المختلفة في الدولة الواحدة، (كوران 2016، ص. 18).

وتم تعريفه أيضا على أنه المجتمع المجزأ والمقسم بفعل التنوع الديني والإيديولوجي أو اللغوي أو الجهوي أو الثقافي، كما أنه مجتمع تنتظم داخله الأحزاب السياسية ومجموعات المصالح ووسائل الإعلام والمدارس والجمعيات التطوعية على أساس التعدد والانقسام المميز له (عياش 2008، ص. ص. 25-26)

واستنادا على ما سبق، يتضح أن المجتمع التعددي يتسم ويحمل الخصائص التالية: (سالك 2016، ص. 403 ).

- طبيعة البنية المجتمعية التي تحول دون أن تكون منصهرة تماما ما يجعلها محافظة على خصوصية الجماعات المستقلة والمكونة للمجتمع؛
- عدم التجانس المرتبط بعوامل ومحددات هوياتية كالدين اللغة والثقافة..الخ؛
- ارتباط الفرد بجماعته؛ حيث تعد هي المحدد لسلوكه السياسي، وبالتالي فالجماعة تعد ممثلا للفرد؛
- توزع السلطة بين الجماعات والدولة إن هذا ما يخلق إشكالا في مسار العملية السياسية عموما وصعوبة في التوافق بين تنظيم الدولة والجماعات.

نتيجة لهذا التعدد المجتمعي، تجد الدولة نفسها أمام عدة تحديات أهمها ما يمس العلاقة بينها وبين باقي التنظيمات الاجتماعية الأخرى التي كثيرا ما تتميز بالصراع والمواجهة؛ فضعف المجتمع يضعف الدولة مما يساهم في العجز عن أداء وظائفها، إضافة إلى تحديات تمس النسيج الوطني وتعيق عملية الاندماج الوطني، وهو ما ذهب إليه الدكتور ياسين سعد محمد البكري في أن المجتمعات المتنوعة تعاني من ضعف الوحدة الوطنية وتوتر في الأزمة السياسية. (البكري 2009، ص. 59)

كما تشكل تهديدا أكبر إذا تطابقت تلك الانقسامات الداخلية مع معالم الانقسام الدولي وحتى الإقليمي وهو ما ينجم عنه خطورة بشكل يتفاوت من دولة لأخرى؛ فمثلا بلبنان تطابقت الطوائف مع الانقسام الإقليمي، فمثلت الأحزاب الشيعية رؤية إيرانية أما السنية، فمثلت الامتداد السني وأحيانا الغربي وهو الملاحظ أيضا في سوريا. ( عبيد والحيدر 2016، ص. 483). وكذلك في اليمن؛ حيث مثل الحوثيين الامتداد الشيعي، أما حزب الإصلاح مثل التيار ألإخواني، فيما مثل التيار السني عبد ربه منصور هادي ومواليه بدعم سعودي.

**2- آليات التسوية السياسية للازمة اليمنية:المبادرة الخليجية ومؤتمر الحوار الوطني:**

واكبت اليمن موجة الربيع العربي وقد شارك بمظاهراتها واحتجاجاتها مختلف اطياف وشرائح المجتمع اليمني رافعين مطالب اسقاط النظام ، وهذا نتيجة سياساته التي لم تواكب طموحات الشعب اليمني والفشل الوظيفي في التسيير و الفساد بانواعه وماينجر عنه من سخط على النظام، هذا في سياق ازمة سياسية بين النظام واحزاب تكتل اللقاء المشترك . ونظرا لحيوية اليمن جيوسياسا واهميته اقليميا فان مايحدث سيؤثر لا محالة على دول الجوار لذا سارعت عدة اطراف لمحاولة احتواء لازمة منذ البداية مخافة تعقيداتها وانعكاساتها عبر طرح عدة مبادرات ومرجعيات للتسوية .

وتعد المبادرة الخليجية أهم المبادرات التي طرحت لتسوية الأزمة واحتوائها نظرا لتداعياتها الإقليمية مخافة مزيد من التعقد، وقد قدمت هذه المبادرة على صيغتين، واشتملت عدة مبادئ أهمها؛ الحفاظ على وحدة اليمن وتلبية طموحات الشعب اليمني بكل أطيافه ونقل السلطة بشكل سلس..الخ. (https://bit.ly/3btocaD)

كما نصت المبادرة على تشكيل حكومة وفاق وطني مناصفة بين المعارضة وحزب المؤتمر على أن تشكل خلال مدة 07 أيام لتعمل على تهيئة وتوفير الأجواء لتحقيق التوافق الوطني، وإزالة ما من شأنه أن يثير

التوتر سياسياً وأمنياً، وقضت بتقدم علي عبد الله صالح استقالته لمجلس النواب ونقل السلطة إلى نائبه عبد ربه منصور هادي، وإجراء انتخابات رئاسية في غضون 60 يوم بموجب الدستور، وقد أجريت وفاز بها هادي كمرشح توافقي 20فيفري 2012. ( https://bit.ly/2LtNaeG)

كما هو معروف أن المبادرة قد عززت الحصانة للرئيس علي عبد الله صالح الأمر الذي أثار حفيظة قوى الشباب و الحركة الجنوبية، وقد وصل رد الفعل لحد التخوين. https://bit.ly/3hRNksp()، وخلال عام 2012، شكلت حكومة وفاق الوطن، وبدأت أشغال مؤتمر الحوار الوطني في 18مارس 2013 الذي كان متوقعًا انتهاء أشغاله 12سبتمبر 2013، وقد شاركت فيه جل القوى الاجتماعية والسياسية.

| الفعاليات المشاركة | عدد المقاعد |
|---|---|
| المؤتمر الشعبي العام | 112 |
| التجمع اليمني للإصلاح | 50 |
| الحزب الإشتراكي اليمني | 37 |
| التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري | 30 |
| أربعة أحزاب في الحكومة (التجمع الوحدوي اليمني، إتحاد القوى الشعبية ،المجلس الوطني لقوى الثورة السلمية ،حزب الحق) | 16 |
| الحراك الجنوبي السلمي | 85 |
| أنصار الله | 35 |
| الشباب | 40 |
| النساء | 40 |
| منظمات المجتمع المدني | 40 |
| فعاليات أخرى حزب الرشاد07، العدالة والبناء07، قائمة الاخ الرئيس 62مشارك ومشاركة | 80 |
| المجموع | 565 |

المصدر: وثيقة الحوار الوطني 2013 /2014، ص.327.

كان من القضايا المعالجة قضية صعده والقضية الجنوبية، وبالتزامن مع انعقاد أشغال المؤتمر ومحاولة تحقيق قدر من التوافق، كان هناك تحرك ميداني يرجح البعض أنه كان رد فعل على رفضهم للجنة تحدد الأقاليم ولجنة صياغة الدستور، والجدير بالذكر أنه لوحظ توافق بين رؤى ومواقف الحوثين وعلي عبد الله صالح وما ساهم في بروز ملامح لتحالف حوثي مع علي عبد الله صالح كان تكتيكيا و براغماتيا، وانتهى هذا التحالف طبعا بمقتل علي عبد الله صالح على يد هذه الجماعة.

**ب. اتفاق السلم و المصالحة:**

يمثل هذا الاتفاق والموقع بعد سقوط صنعاء بيد جماعة أنصار الله (الحوثية ) في21 سبتمبر2014 المرجع المؤطر للمرحلة الانتقالية باليمن والمستند على مخرجات الحوار الوطني والمبادرة الخليجية، يعتبر بالنظر لظروف وسياقات توقيعه أنه نتاج لميزان القوى التي هيمنت على المرحلة و المشهد السياسي؛ حيث أصبحت

الحركة الحوثية المحرك لها بعد السيطرة على صنعاء ومعظم المحافظات الشمالية. وبالتالي التحكم في مسار وتوجيه التسوية السياسية. (https://bit.ly/3pUzeJO)

**3- طبيعة التعدد المجتمعي في اليمن واستيعاب نظام صالح له:**

**أ. مكونات المجتمع اليمني:**

- **البنية القبلية للمجتمع اليمني:**

تعد القبيلة الركيزة السوسيولوجية والأساسية في المجتمع اليمني؛ حيث أشارت بعض التقديرات أن 85% من سكان اليمن ويصل عدد القبائل ل160 قبيلة يتركز أغلبها في المناطق ذات التضاريس الجبلية. ( الشرجبي 2010، ص. 52)

وتعد المجتمعات القبلية من المجتمعات المنقسمة؛ فنجد القبيلة الواحدة تنقسم إلى فروع والتي تأخذ اسمها من اسم الجد الأول ( أبو غانم 1992، ص. ص. 83-37)؛ أي أن هناك قبائل أصل وقبائل فروع، ويعد أكبر تحالفين باليمن هما قبائل بكيل وحاشد، ويطلق على القبائل المنطوية تحتهما قبائل متحيشدة وقبائل متبيكلة، وهما أكبر تحالفين قبليين ذو نفوذ سياسي اجتماعي، ويلاحظ على التنظيم القبلي الطابع الهرمي في البناء القبلي. ( أبو غانم 1992، ص. ص. 83-37)

- **التنوع الديني والمذهبي:**

يعتبر اليمن بلد ذو أغلبية مطلقة من الذين يدينون بالإسلام مع وجود أقليات مسيحية و يهودية، وعرف عن اليمن التجانس المذهبي؛ إذ يوجد مذهبان تلازما تاريخياً في الرؤى الدينية وتعايشا من دون صراعات فغالبية السكان من السنة المقدرة ب70%منهم 75% يتبعون المذهب الشافعي يتمركزون في المناطق الجنوبية والساحلية والهضاب الوسطى، وهناك الشيعة الذين يتبعون الفرقة أو المذهب الزيدي ويقدرون ب30%. إضافة إلى الاسماعلية. (الفقيه 2013، ص. ص. 43-45)

- **البعد الجغرافي:**

أما جغرافيا؛ فمن المعلوم أن اليمن شهد تقسيما جغرافيا؛ حيث كان هناك دولة في جنوب اليمن و دولة في شماله تم توحيدهما عبر مسار من الاتفاقيات لتتم الوحدة 1990 في عهد علي عبد الله صالح، ويعتبر بعض الجنوبيين أن هناك فروق بين الثقافة والعادات والتقاليد تميزهم عن الشماليين، كما أن سياسات النظام السياسي عمقت من الفجوة الهوياتية بين اليمنيين ماصعب من بلورة هوية وطنية جامعة.

**ب التباينات الاجتماعية و السياسة وأسلوب تعامل واستيعاب النظام السياسي لها:**

لقد أسهمت ممارسات نظام علي عبد الله صالح وإدارته لأطياف المجتمع في استحضار الانتماء الجغرافي(الجنوب) والمذهبي (الزيديين الشيعيين و السنة) والقبلي من خلال التحالف القبلي والاستعلاء عبر النسب الذي يلحظ خاصة لدى القبائل الهاشمية؛ أي ذات النسب الهاشمي كل هذا عمق من الشرخ بين أطياف المجتمع اليمني.

على مستوى القضية الجنوبية التي تعد تحديا أمام الدولة اليمنية لتحقيق الاندماج الوطني، وذلك منذ الوحدة 1990 التي استشعر بعدها الجنوبيين الهيمنة الشمالية سواء على مستوى مؤسسات الدولة والتفرد بالسلطة أو على المستوى الثقافي؛ حيث عمق الاحتفال بانتصار الوحدة 1994 وسن يوم عطلة استهجان الجنوبيين واعتبارهم انتصار الوحدة بعد حرب أهلية بين الشمال والجنوب يوم نكبة كما تم ملاحظة أنــه لا وجود لوحدة حقيقية التي برهنت عليها سلسلة الاغتيالات في حق الجنوبيين وتركيبة الجيش؛ فمنذ الوحدة تم إقصاء جل القادة العسكريين وعلى المستوى السياسي فقد تم إفراغ الحزب الاشتراكي من محتواه وثقله السياسي ما عجل بالجنوبيين التنسيق ورفع سقف المطالب إلى حد الانفصال التي أصطدمت بسوء إدارة النظام لهذه الإشكالية. (https://bit.ly/3s29qNK)

أما على المستوى القبلي؛ فتعد القبيلة وحدة ذات طابع سياسي واجتماعي واقتصادي وتاريخي ما يخول لها إدارة الموارد الطبيعية وتنظيم عسكري والدفاع والأمن وتنظيم اجتماعي لضبط علاقة الفرد بالمجتمع. (أبو غانم 1992، ص.ص. 38-39)؛ فقد كسب النظام القبلي نفوذه جرّاء أزمة شرعية النظام السياسي وانعدام الرضا بالنخبة الحاكمة وأدائها الفاشل على مستوى الخدمات المقدمة للمواطن اليمني والعجز عن تحقيق انجازات ملموسة من جهة أخرى. وعليه، نشأ ما يحاكي عقد اجتماعي عرفي ينظم ويحافظ على مصالح المجتمع ويوفر الدعم المادي للقبيلة وأبنائها وأفرادها. ( صلاحي 2012، ص. 09)؛ فأصبح موازيا للدولة في ظل شرعنة ذلك من النظام السياسي من خلال تولي شيوخ القبائل وأبنائهم مناصب حساسة في السلطة والجيش، وكذا الدعم المقدم لهم عبر المشاريع الخدمية ما حولهم لشركاء في توزيع الثروة و السلطة، من جهة أخرى، عزز ضعف المؤسسات القضائية من فاعلية التحكيم القبلي ما استلزم وجود سجون خاصة لدى القبائل خارج رقابة الدولة وتكديس السلاح؛ وقد عمل نظام علي عبد الله صالح على مأسسة دور القبيلة ومشايخها كمصلحة شؤون القبائل المؤتمرات والتحالفات، هذا زيادة على طبيعة الأحزاب السياسية التي أخذت وصم القبيلة؛ فنجد بحزب المؤتمر أن فروع الحزب هي شيوخ القبائل. ( الشرجبي، 2010، ص.ص. 43-44)

وفي ظل تزايد الدور السياسي للقبيلة وتغلغلها في مفاصل الدولة، أصبحت العلاقة علاقة تعاون وشراكة في السلطة السياسية بين الدولة والقبائل عبر تنازل الدولة عن بعض مهامها لصالح شيوخ القبائل ما يتوائم مع الطبيعة القبلية في المجتمع، وبدل أن تصبح الدولة اليمنية دولة حديثة أصبحت دولة قبيلة أثر ذلك على عملية تحديث ممارسات الأحزاب والمجتمع المدني بسبب ارتباطها بالبنى التقليدية، وهو ما انعكس على مستوى قدرات الدولة المتجلي في قصورها في سيادة القانون على سائر التراب اليمني (الشرجبي،2011، ص137) وأثر على تغلغل الدولة في المناطق الريفية التي لازالت جلها تفتقد لمؤسسات و أجهزة الدولة كالشرطة والمحاكم وغيرها فـ 80%من المناطق الريفية خاضعة للقضاء و التحكيم القبلي وإن وجدت؛ فإن مسؤوليها ينتمون بنخب قبلية في هذا الإطار، أكد جويل ميجدال على أن طبيعة المجتمعات البدوية للمجتمعات يجعلها صعبة الاختراق أو كسب ولاءاتها والعلاقة بين القبيلة والدولة لا تخرج عن كونها علاقة المركز بالمحيط في فترة الصراع بين نظام القبيلة وتنظيم الدولة. (Migdal1988, p.p.33-37).

على المستوى المذهبي؛ فالنظام السياسي عمل على استنهاض النزعة المذهبية وإثارتها؛ فتم تأسيس دار الحديث في صعده التي تعد ذات غالبية زيديه ما أدى بهم إلى تأسيس الشباب المؤمن الذي دعمها علي عبد الله صالح كما أن السياقات المحلية والإقليمية ذات تأثير على أحداث الشرخ المجتمعي، هذا ما ظهر مثلا في

سياق الحرب العراقية الإيرانية؛ حيث شنت وسائل الإعلام الرسمية اليمنية حملة ضد إيران، وفي ذات السياق حملة ضد الزيديين اليمنيين التي وصفتها "بالامامية الهاشمية". (الشرجبي 2014، ص. ص. 636-638)

يمكن التوصل إلى اعتبار أن هذا التعدد والانقسام المجتمعي أدى إلى سهولة تسييسه، وبروز دور لفواعل من غير الدول كالحركة الحوثية ذات الصبغة و الانتماء العقائدي، والذي يعتبر محدد لجل مواقفها و كذا مفاهيمها للسلطة والحكم ..الخ، ما مكنها من امتلاك تصور و مشروع مستقل للدولة و النظام السياسي وانتقال السلطة..الخ، وهو ما أدخلها في صراع مع تنظيم الدولة اليمنية سواء مع نظام علي عبد الله صالح أو مع عبد ربه منصور هادي بعد الثورة الشبابية في محاولة لفرض منطقها ومعايرها على حساب معايير تنظيم الدولة التي تمتلك وسائل الإكراه والأحقية في ممارسة الضبط الاجتماعي بالمنظور المناسب، في حين استفادت الحركة الحوثية من كسب ولاء الزيديين الشيعة باليمن، ونتيجة للبعد المذهبي؛ فقد أصبحت الحركة الحوثية ضمن دائرة الاهتمام الإيراني الذي يرجح أن الحركة تتلقى الدعم منها.

أما على مستوى التعدد والانقسام الجغرافي؛ فقد أتيحت الفرصة لإعادة إحياء وتفعيل مطالب انفصال الجنوب عن الشمال والتي طرحت بشكل رسمي وسلمي منذ 2007 تبنته عدة تيارات، ويعود ذلك لفشل علي عبد الله صالح في محو أثار حرب 1994 وغياب العدالة التوزيعية وسياسات الإقصاء و التهميش من المصوغات التي أدت إلى بروز هذه المطالب للواجهة، لترى تلك القوى الجنوبية في ثورة 2011 بمثابة بادرة أمل وإحياء لمطلب الانفصال بكل ما يحمله من استقلالية للمشروع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي والأمني، غير أن هذا المشروع تم تقويضه مع بروز مخرجات الحوار الوطني الذي اعتمد تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم للحكم الفيدرالي بدل إقليمين، وهو ما أدى إلى ظهور فصائل مسلحة من الحراك الجنوبي ومع ما تعيشه اليمن من استقطاب إقليمي إحياء بعض المشاريع الانفصالية بالجنوب التي أصبحت لها اذرع مسلحة كالنخب الحضرمية والنخب الشبوانية ما يعيق عملية توحيد الجيش اليمني. (https://bit.ly/3njTJ0J)

إن ما عاشته وتعيشه اليمن هو نتيجة العلاقة الصراعية و المواجهة بين تنظيم الدولة اليمنية والتنظيمات الاجتماعية الأخرى؛ حيث عجزت الدولة عبر النظام السياسي عن احتواء التباينات الاجتماعية والسياسية، وهو ما جعلها تواجه التنظيمات الرافضة له وهو ما تجسد في رفض الحوثيين لسيطرة الدولة على الشمال وكذا الحراك الجنوبي الذي له نزعة انفصالية.

**4. دور التعدد المجتمعي في انحراف مسار تسوية الأزمة اليمنية**

إن النظام السياسي في اليمن اعتمد سياسات أضعفت من مرتكزات الدولة الحديثة وغيبت منظومتها القيمية والثقافية وأضعفت مؤسساتها، ويرى بعض الكتاب الغربيين أن المؤسسات السياسية الحديثة في اليمن قامت على البنى التقليدية التي عملت بدورها على عرقلة التقدم السياسي والاجتماعي، وأن القبائل اليمنية التي تعبر عن البنى الاجتماعية التقليدية استطاعت أن تبسط نفوذها على الحكومة وأن تردد مصطلحات وقيما حديثة كانت حكرا على الدولة. ( صلاحي2011، ص.11)

ويبدو أن النظام السياسي اليمني في السنوات العشرين الأخيرة بدأ يتكيف مع أزماته المتعددة؛ بل ويعيد إنتاجها في حين ما فتئت مؤسسات الدولة تنتقل من ضعف إلى ضعف بسبب انعدام العدالة التوزيعية وتفشي الفساد و الرشوة و المحسوبية ونفوذ القبائل لتؤكد جميعها أن الدولة في اليمن منذ تشكيلها

ولم تقم على أساس المواطنة وسيادة القانون؛ بل كانت مبنية على أساس الولاء ونفوذ و على مرتكز القبيلة والمذهب ما أفرغ الدولة من مضمونها، وبذلك أصبح الصراع على السلطة والنفوذ وإقصاء الآخرين وإضعاف تمثيلهم السياسي سمة في المشهد السياسي اليمني، وكذا الوصول إلى السلطة بأي وسيلة بناءًا عن السيطرة على الثروة والمجتمع، وهذا ما يدل على أن الدولة لم تعبر عن كل المواطنين بل تمثل مجموعة مسيطرة على السلطة والثروة، وتمثل من تربطها بهم تحالفات مع قوى أخرى. (صلاحي 2011، ص. 12)

إن الأزمات المتعددة للنظام السياسي شكلت وازعا لاندلاع الاحتجاجات باليمن والتحاقها بركب دول الربيع العربي؛ فدخلت في دوامة عنف عقب سقوط علي عبد الله صالح ما أظهر واقع الضعف المؤسسي للدولة ووصل الأمر إلى المؤسسة العسكرية، وقد جاءت الثورة اليمنية نتيجة عدة أسباب أهمها؛ شح الإنجازات، انتشار وتكريس منظومة الفساد، نفوذ أقارب صالح وتوليهم مناصب حساسة في الجيش، وقد شارك في هذه الاحتجاجات تكتل اللقاء المشترك، والذي كان أهم أسباب مشاركته إقصائهم والرغبة في تغيير النظام الانتخابي خصوصا بعد الانتخابات الرئاسية التي شارك بها شملان، كما شارك الإصلاح و شباب من الجماعة الحوثية لتتخذ الأوضاع منحى آخر بعد انضمام الحركة الحوثية، خصوصا مع حادثة محاولة إجلاء السلفيين من دماج بصعده وتخلي الدولة عن واجبها ومنع هذه العملية لتصل إلى عمران و صنعاء؛ لتجبر القوى السياسية على توقيع اتفاق السلم و الشراكة، كما يعد تأييد لواء الفرقة المدرعة الأولى مع مجموعة من قيادات الجيش ومحاولة اغتيال الرئيس علي عبد الله صالح بمسجد الرئاسة؛ لتلج اليمن مرحلة الصراع المسلح بعد انعدام فاعلية الحلول المطروحة التي تضمنتها المبادرة الخليجية و الحوار الوطني خصوصا هذا المؤتمر الذي أثار حفيظة الجنوبيين؛ لتقويضه رغبة انفصال الجنوب عبر الحكم الفيدرالي، وكذا حفيظة الحركة الحوثية التي عملت على المستوى السياسي والعسكري لتجسيد مشروعها (القدمي 2015، ص. 43) المستند على البعد العقائدي وعلى الحق الإلهي في الحكم والسلطة، وقد استثمرت الجماعة في حالة الفراغ السياسي الناتج عن انقسام الطبقة السياسية اليمنية وصراعها عقب الثورة الشبابية من خلال صياغة تحالفات مع مختلف الأطراف السياسية كالرئيس السابق على عبد الله صالح و بعض فصائل الحراك الجنوبي، وهو ما أسهم في السيطرة على صنعاء. (المودع 2016، ص. 6).

ليأتي التدخل السعودي بعد استكمال الحركة الحوثية الاستيلاء على صنعاء، واستكمال مشروعهم الانقلابي، ودعم الرئيس عبد ربه منصور هادي أو ما يسمى الشرعية وقد رجح بعض المحللين أن عدم تحرك الجيش اليمني في معركة عمران كان رغبة في تحرك الموالين لحزب الإصلاح، ومن ثم اتهام كلا الطرفين بالإرهاب وإدراجهم ضمن قوائم الإرهاب، ليحافظ حزب الإصلاح على نشاطه السياسي وترك الحوثية تكمل انقلابها؛ لتصبح السعودية مضطرة للتدخل العسكري ومحاولة حسمه، وتصبح اليمن مشتتة ومهددة في وحدتها ووجدت نفسها بين سندان الانقسام الداخلي ومطرقة الأطماع الإقليمية والدولية والتدخل العسكري الذي أثر على مقومات وكينونة مؤسسات الدولة لتسيطر كل جماعة على إقليم معين عبر العنف المسلح والمليشيات ذات الولاءات الفرعية وكذا الولاء الإقليمي.

طرح الانقسام المجتمعي أيضا مشكلة في تقاسم السلطة، وهو ما أدى إلى إخفاق مؤتمر الحوار الوطني وتعطيل مجمل مبادرات التسوية و انحراف اليمن إلى دوامة العنف وتوقف العملية السياسية، ويمكن حصر إخفاق الحوار الوطني وانهيار المبادرة السياسية، فيمايلي: (فريق الأزمات العربي 2015، ص. 80)

- ضعف المنظومة الحاكمة في ظل تنامي دعوات الانفصال خاصة بالجنوب وتنامي القوة العسكرية للجماعة الحوثية؛

- غياب الدور العربي والخليجي على مستوى متابعة وتقييم المرحلة الانتقالية والتغاضي عن قوة الحوثيين وتنامي النفوذ الإيراني؛

- التعامل بقواعد وسياسات تفتقر للدراية والحنكة والخبرة إزاء مستجدات التعقيد السياسي و اللجوء إلى نماذج لا تتوافق وخصوصية اليمن؛

- عدم القدرة على إدارة الدولة والمرحلة الانتقالية والفشل بإعادة هيكلة الجيش وتوحيد قياداته والعجز على إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية ما تسبب بانهيار العملية السياسية وعدم تحقيق أهدافها؛

- ونضيف من جهتنا فشل المجتمع الدولي في معالجة الأزمة خصوصا من الدول المانحة وكذا فشل المبعوثين الأمميين.

5. **واقع مؤسسة الجيش في اليمن في ظل الانقسام المجتمعي وانحراف مسار التسوية**

من المعلوم أن الوحدة بين الجنوب والشمال قد مست أيضا مؤسسة الجيش واعتبر ت من الأولويات؛ لأن بقاء المؤسسة على الوضع السابق يشكل خطراً على الوحدة ومحاولة التنصل من اتفاقياتها وهو ما حدث على خلفية الأزمة منذ1991؛ ليفتح المجال بعد حل الأزمة إلى بناء القوات المسلحة وإعادة تنظيمها وتبعيتها للحكومة مباشرة ومنع أي تشكيل لقوة نظامية أو غير نظامية مسلحة وطرح على الطاولة مناقشة قانون الخدمة في القوات المسلحة و الأمن؛ ليساهم في بناء جيش وطني بعيد عن التوجهات العائلية و المذهبية و الجهوية، وهو ما أثار قضية الحرس الجمهوري الذي كان من المفترض تبعيته لوزيرة الدفاع خشية انقسام الجيش حسب رؤية الحزب الاشتراكي ومع احتواء أزمة الانفصال 1994 نجح على عبد الله صالح في تكريس سلطته على الجيش من خلال تحالف قبلي عسكري فأصبح الجيش اليمني جيشا عائليا ذو صبغة قبلية أكثر منه جيشا وطنيا (السقاف 2012 )

كل ذلك، أثر على انقسام مؤسسة الجيش في مواقفها بين مؤيد للثورة ومؤيد للنظام اتجاه الثورة الشبابية خصوصا في ظل تداعيات انهيار الدولة وما ترتب عنه من انقسام خطير (سالم 2012)، جاء و اشتد كل هذا الخطر بالتزامن مع انقسام مؤسسة الجيش الناجم عن طبيعته و تكوينه؛ فقد سعى علي عبد الله صالح لإضعافه كمؤسسة للدولة على غرار باقي المؤسسات، وذلك عبر القضاء عليها بالاعتماد على إحلال محلها مؤسسات وكيانات عائلية/ قبلية بديلة مهمتها الأساسية المحافظة على بقاء الرئيس صالح وأسرته في الحكم إذ سهل المأمورية ذلك الانقسام المجتمعي ذي الطابع العقائدي و الإيديولوجي والقبلي، كل ذلك ساهم في ميل كفة القوة للجيش الموالي للنظام عبر استغلال دور الحرس الجمهوري في السنوات الأولى للثورة أما السنوات الأخيرة، مال ميزان القوة لصالح قوى التغيير خصوصا بعد عزل معظم رموز نظام صالح منذ مارس 2012 رغم ذلك لازال جزء من المؤسسة موالي للنظام صالح، (السقاف 2012، ص. 6 )، ليتم صوغ التحالف الحوثي مع صالح الذي صب في صالح الحوثيين التي استغلت انسجام المصالح في نيل دعم الفصيل الموالي له بالمؤسسة العسكرية.

إن هذه المواقف ربما جاءت نتيجة بعض الولاءات الفرعية والتي تعتبر محدد لموقف تأييد النظام و علي صالح وبعد مقتله انتمى فصيل من الجيش للحركة الحوثية.

إن اعتماد علي عبد الله صالح سابقاً على بناء مؤسسة الجيش على أساس عرقي ومذهبي و جهوي عجل من انهيار الدولة جراء الثورة الشبابية وسهل انقسامها وإضعافها عند كل أزمة؛ لأن أي دولة قوية تحتاج إلى جيش وطني، وهو ما لم يقم به نظام صالح و لا حتى عبد ربه منصور هادي في إطار مضامين وآليات المبادرة الخليجية والحوار الوطني التي مست إعادة هيكلة الجيش وتوحيده باعتبار أن الجيش هو مؤسسة سيادية وصمام أمانها من أي انزلاقات أمنية، لذا فمسار التسوية أدى انهياره إلى المساس بوحدة الجيش وانقسامه.

أضعفت الشبكة التي اعتمد عنها صالح من قدرة الأجهزة الأمنية، لذا كان الحل في إعادة هيكلة الجيش وهو الهيكلة التي لم ترق لكثير من الأطراف كالحوثيين التي رأتها تصب في مصلحة حزب الإصلاح ذا الشعبية والقاعدة القبلية الواسعة خصوصا في المرحلة الأولى من هيكلة الجيش؛ حيث تم الإبقاء على بعض من يحسبون على النظام السابق. (Salmutter 2017, p. p.08-09 )

على مستوى القضية الجنوبية، تمكنت بعض الفصائل الجنوبية من السيطرة الفعلية على بعض مناطق الجنوب بمساهمة ودعم وتنسيق إماراتي ذات النفوذ بالجنوب و السلطة الشرعية، وتعيين عدد من قادة الحراك في عدد من المحافظات الجنوبية، وهو ما يوحي لانفصال بعضها عن الجمهورية اليمنية، وبالتالي لا يمكن إهمال تأثيرها على مسار التسوية واعتبارها معوق لها، (المودع 2016، ص. 10)، خصوصا مع تعنت اتجاه انضمامها للجيش النظامي الوطني اليمني، وتواجد ما يسمى قوات النخبة الشبوانية و الحضرمية وقوات المجلس الانتقالي المدعوم إماراتيا لتصل بذلك لمحاولة الانقلاب على الشرعية بعدن.

**خريطة: توضح انقسام اليمن لمناطق سيطرة و نفوذ اطراف الصراع باليمن**

**المصدر:** ( ) https://bit.ly/3bhjsVa

**خاتمة**

ساهم التعدد المجتمعي في اليمن بالتزامن مع ممارسات وطبيعة النظام السياسي المتسم بالانغلاق والاستبداد في تقييد الحريات من جهة، وتسييس ذلك التعدد واستغلاله في إطار سياسة البقاء عبر إثارة تلك الانقسامات، ونهج إستراتيجية اللعب على رؤوس الثعابين التي اتبعها صالح مع خصومه رغم ما تحمله من تداعيات وخطورة على النسيج المجتمعي، وكذا إضعاف مؤسسات الدولة وجعلها دولة تكون المناصب الحساسة فيها ضمن دائرة الرئيس العائلية أو القبلية او المذهبية؛ لتأتي الثورة الشبابية لتعمق ذلك الانقسام عبر تكوينات اجتماعية وسياسية والمتمثلة في الحركة الحوثية والحراك الجنوبي وتدخل بصراع حول مسار عملية التسوية وتوجيهها وكان أول من تأثر بذلك من مؤسسات الدولة هي مؤسسة الجيش المبنية أساسا على معيار الولاء العائلي القبلي العشيري، وهي بعيدة كل البعد على أن تكون مؤسسة جيش وطني؛ ومع مبادرات التسوية ومحاولة إعادة هيكلة الجيش، فشل عبد ربه منصور هادي بذلك هو الآخر؛ ليصبح اليمن مرتعا لعدة فصائل مسلحة اتضحت أكثر مع انهيار وفشل عملية التسوية؛ ليكون اليمن به عدة فصائل مسلحة فئة تابعة لقوات الشرعية المدعوم من السعودية، فئة تابعة للحركة الحوثية، و فئة تابعة لفصائل الحراك الجنوبي.

ومما سبق ذكـره، نخلص إلى مايلي:

- أن التعدد والانقسام المجتمعي المهيكل في تنظيمات سياسية جعل المشاركين بعملية التسوية السياسية كبير وهو ما صعب وعرقل تحقيق التوافق على اللعبة السياسية؛
- أن انحراف التسوية السياسية جعل العملية السياسية مقتصرة على الحفاظ على الدولة ومؤسساتها من الانهيار؛
- أن التعدد الهوياتي والسمة الصراعية أدت لضعف الدولة في بسط سيطرتها ومؤسساتها على المجتمع وكامل الدولة الذي من شأنه إشاعة الاستقرار ؛
- أن تلك الفروقات والانقسامات المجتمعية تشكل خطورة عند كل أزمة خصوصا في ظل العامل الخارجي بها وضعف الهوية الوطنية مقابل الفرعية واستحضار البعد التاريخي؛
- ضعف مؤسسة الجيش و انقسامها هو نتيجة عدم بنائه على أساس وطني بقدر ما هو على أساس عائلي والولاء للرئيس و القبيلة؛
- إن في ظل انهيار مسار التسوية و الانقسام والتشتت الذي حصل على مستوى مؤسسة الجيش يمكن القول أن الانقسام المجتمعي أدى إلى عودة اليمن إلى اللادولة أو ما قبل الدولة.
- أن الإنقسام المجتمعي هو أحد زوايا النظر في تفسير انهيار التسوية السياسية باليمن

**قائمة المراجع**

**أولا: الكتب**

1- القدمي، ح. ن، (2015). مسارات الصراعات الداخلية في اليمن: مسارات متشابكة على إدارة الصراعات المعقدة في الشرق الأوسط. القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية.

2- أبو غانم، ف. ع. أ، (1992). البنية القبلية في اليمن بين الاستمرارية و التغيير، صنعاء: دار الحكمة اليمانية.

3- السقاف، ع. س، (2012). المؤسسة العسكرية و الأمنية وتحديات المرحلة الانتقالية. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

4- الشرجبي، ع، (2010)، القبيلة فاعل غير رسمي –الفاعلون غير الرسميين في اليمن، أسباب التشكل وسبل المعالجة. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

5- الشرجبي،ع، (2014). بناء الدولة الرعوية في اليمن توحيد النخبة وتفكك الأمة كتاب "جدليات الاندماج الاجتماعي وبقاء الدولة والأمة في الوطن العربي. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

6. صلاحي، ف، (2012). المجتمع و النظام السياسي في اليمن- الفاعلون الغير الرسميون في اليمن. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات

7. عبد الناصر، أ، (2016)، التسوية السياسية في اليمن: المعوقات والآفاق. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

8. عياش، ا، (2018). الهوية وإدارة التعدد والتنوع المجتمعي، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية

**ثانيا: المقالات العلمية**

9. بركات، ن، (2015). مستقبل التسوية السياسية في ظل التغيرات الجارية في إسرائيل. مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد73.

10. البكري، ي. س. م، (2009). إشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية. مجلة المستنصرية، العدد27.

11. سالك، ن، (2016). المجتمع متعدد الإثنيات وفق النموذج التوافقي. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد08.

12. عدنان، ع.ع، عبيد،أ.ح، (2016). التنظيم الدستوري للديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية و السياسية، العدد03.

13. فريق إدارة الأزمات، (2015 ). الأزمة اليمنية إلى أين؟ مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد71.

**ثالثا: المواد غير المنشورة**

**رسائل الماجستير**

14. أبو جاسر، م. ن. (2013). رؤية حل الدولتين وأثرها على التسوية للقضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة فلسطين.

**رابعا: المكتبة الالكترونية**

15. عبد الرزاق، ع، (2014). قراءة في المبادرة الخليجية لحل الأزمة في اليمن: الأبعاد والدلالات. الرابط الالكتروني: https://bit.ly/3hOkt8B( )، تاريخ التصفح: 2020/03/18.

16. الفقيه، ع. ا، (2013).المواطنة السياسية في الجمهورية اليمنية الأبعاد الدستورية و العملية. ملتقى المرأة للدراسات و التدريب.

17. المذحجي، ب، الشمال الذهاب باليمن إلى ماهو ابعد من عدم الاستقرار، الرابط الالكتروني: https://bit.ly/2L7pYmI ) تاريخ التصفح 2019/09/17

18. مركز الجزيرة للدراسات، 05 أجندات يمنية بديلة لمخرجات الحوار الوطني، الموقع الالكتروني: (https://bit.ly/3hSi0dq)، تاريخ التصفح: 2020/04/12

19. مركز الجزيرة للدراسات، شمال اليمن وجنوبه...قصة الإتصال و الانفصال، الرابط الالكتروني: https://bit.ly/3rZq2pj )، تاريخ التصفح: 2020/05/12.

20. مركز الجزيرة للدراسات، لثورة اليمنية بعد المبادرة الخليجية: مسارات محتملة، الرابط الالكتروني: https://bit.ly/3hRNksp ()، تاريخ التصفح: 2020/05/15.

21. نص المبادرة الخليجية، (24نوفمبر2011)، الربط الالكتروني: (https://bit.ly/2XhU4GJ)، تاريخ التصفح : 2020/04/10.

**خامسا: وثائق رسمية**

22. الجمهورية اليمنية، (2013)، وثيقة الحوار الوطني، صنعاء.

**سادسا: مراجع باللغة الأجنبية**

23. Migdal, J, (1988), Strong Societies and Weak States, State-Society Relations and State Capabilities in the Third Word (USA : Princeton University Press

24. Salmutter, K, (2017), Why did the transition process in Yemen fail? , Course "Islam and Politics in a Changing Middle East" Taught by Stéphane Lacroix at Sciences Po, (https://bit.ly/3nlNslj)